

حكم عقد النكاح من خلال وسائل الاتصال الحديثة في الفقه الإسلامي

حسن بن جوهانس^١, أحمد منتظر^٢, نورفيانا^٣

^١حسن بن جوهانس, اندونيسيا

(hasanbinjuhanis@unismuh.ac.id)

٠٩١١٠٤٧٧٠٣

^٢أحمد منتظر, اندونيسيا

(ahmadmuntazar@unismuh.ac.id)

٠٩٠١٠٨٩٤٠١

^٣نورفيانا, اندونيسيا

(piananur1@gmail.com)

١٠٥٢٦١١٠٥١١٨

تجريد البحث - يقصد هذا البحث هي معرفة عقد النكاح من خلال وسائل الاتصال الحديثة في الفقه الاسلامي وحكمه. وهذا الموضوع يعتمد على مشاكل الإجتماعية الواقعة المتعلقة بحدوث بعض النوازل العصرية في الموضوع النكاح في الشريعة الإسلامية. في إعداد هذا البحث استخدام الباحث المنهجين. المنهج الوصفي في توصيف وتبين آراء العلماء حول عقد النكاح . والثاني :منهج التحليلي في حلل آراء الفقهاء المختلفة عن حكمه ثم ختم بالترجيح. وأما الطريقة هذا البحث هي الطريقة المكتبية بجمع المصادر والمراجع من الكتب والرسالات العلمية التي تناول هذا البحث. أما مشكلات من هذا البحث فهما: ما هو حكم النكاح وأنواعه في الفقه الإسلامي؟ وما هو حكم عقد النكاح من خلال الوسائل الاتصال الحديثة في الفقه الاسلامي ؟ اختلف الفقهاء في حكم عقد النكاح من خلال وسائل الإتصال الحديثة، فمنهم من أباحه وهؤلاء مذهب الحنفية وبعض العلماء المعاصرين. ومنهم من حرمه وهؤلاء مذهب جمهور الفقهاء من مالكية، وشافعية، وحنابلة، والراجح هو القول بإباحة عقد النكاح

من خلال وسائل الإتصال الحديثة لأن الفقهاء ذاصلة بالتقدم السريع للعلوم والتكنولوجيا بالإضافة إلى العالم الحاضر.

الكلمات المفتاحية: النكاح، العقد، وسائل الإتصال الحديثة.

١. مقدمة

جعل الإسلام هذه العلاقة الزوجية مهبة تقدر على إثبات جميع المعاملة الإنسانية في المجتمع ، ولأهمية هذه العلاقة بين الزواج في المجتمع ولاتساع أثرها في بناء الأمة كافة، كان الإسلام يعتني اعتنا خاصا بهذا الميثاق بطريقة التوجيهات إلى الأحكام والنظم التي تضمن سعادة الأمة وسلامتها. فجعل اتصال الجنس بين الرجل والمرأة اتصالا كريما لأن يحفظ شرفهما وصون كرامتهما مبنيًا على رضا الله ، فلذلك كان نظام النكاح أهم كل شيء لربط ربطا متينا.

لقد نظم الله الناس في كل أمورهم لاسيما في المعاملة بينهم. وكذلك في المناكحة لأنها من معاملات الناس، فلهذا قد جعل الله الناس أزواجا كي يعيشوا مع أزواجهم. كما قال تعالى: وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ.^١

لقد أصبح التقاعد بالوسائل المتحدثة اليوم بين الشعوب، وقد ازداد أهمية التقاعد بالإنترنت^٢ مع التقدم التكنولوجي الكبير، سواء كانت ما يتعلق بأحكام المعاملات كالتجارة أو ما يتعلق بأحكام الأحوال الشخصية كعقد النكاح، فالتعبير عن الإدارة في ظل العقود الالكترونية يتم بالتقاء إرادة طرفي العقد المتباعين من خلال برنامج يستعمل عبر شبكة الانترنت حيث يتم التعبير عن الإدارة بتبادل الإيجاب والقبول.

^١ سورة الروم، الآية ٣٠:١٢.

^٢ سليمة مراد فارق، مقدمة إلى الانترنت، (الطبعة الأولى؛ دار المسيرة للنشر و التوزيع، (د.م.ن ٢٠٠١ م)، ٢٠ ص ١٩٠.

وقد كان للأحوال الشخصية من وسائل الاتصال الحديثة المختلفة، خاصة ماتعلق الأمر بعقد النكاح، فقد صار لمصطلح عقد النكاح الإلكتروني صدي كبيراً في أوساط المجتمعات العربية والإسلامية؛ ومنها المجتمع الجزائري، بل وأصبحت ظاهرة النكاح الإلكتروني حديث العامة والخاصة؛ لاسيما بعد الانتشار الهائل لهذه الوسائل وتغلغلها في أوسط المجتمع؛ وكثرة استعمالهم لها، وخصوصا الانترنت، حيث تعتبر أبرز هذه الوسائل وأكثرها تداولاً، حتى رأى البعض فيه بديلاً عن النكاح التقليدي، وأمام هذا الناس يسألون عن حكمه غيرها.

بناء على ما تقدم أن هذا البحث من الموضوعات المهمة التي يحتاج الإنسان إلى معرفتها. و هذا الموضوع هو حدوث هذه المسألة عند المسلمين فلا بد من بيانها اليهم ولتوسيع المعلومات في الموضوع لدعوة الناس إلى الله عز وجل.

٢. مناهج البحث

إن هذا البحث يعتمد على المنهج التحليلي، آراء فقهاء لمذاهب الأربعة وآراء فقهاء المعاصرين في عقد النكاح. وأما الطريقة هذا البحث هي الطريقة المكتبية بجمع المصادر والمراجع من الكتب الفقهية المعاصرة المتعلقة بعقد النكاح الاتصال الحديثة والرسالات العلمية التي تناول هذا البحث والكتب الأخرى التي تتعلق بالموضوع، أي الكتب التي تتحدث عن النكاح، ثم كتب البحث وفقاً لقواعد الكتابة العلمية الصحيحة.

٣. المناقشة

عقد النكاح كسائر العقود قد يتم بين حاضرين في المجلس أو غائبين عنه، وفي حالة انعقاد بين غائبين كحالة إجراء عقد البيع بين غائبين، فإجراؤه جائز من حيث المبدأ. ويقول الدكتور بدران

أبو العتین: "الزواج بالهاتف والتليفون جائز، وتعتبر المحادثة مجلس العقد ما دام الكلام من المتعاقدين في شأن الزواج، فإذا انتقل من حيث في موضوع آخر انتهى مجلس العقد ويبتل الإيجاب".^٣

ولكن عقد النكاح يتميز بشرط خاص قد يخالف به سائر العقود، وهو اشتراط الشهود، وبالتالي حتى يجوز انعقاد عقد النكاح بواسطة من خلال وسائل الإتصال الحديثة فلا بد من مراعاة الشرط. وقد بينت فيما سبق أن عقود النكاح يمكن أن تبرم عن طريق الوسائل الإلكترونية بطريقتين: الكتابة، المهاتفة، والتواصل الاجتماعي.

العقد بطريقة الكتابة

هذا الطريق كان معروفا قديما، ويسمى مكتب البريد، واللين (Line) و البريد الالكتروني (Email)، وتكلم الفقهاء في حكمه بين مجيز ومانع، ولم تبتدع وسائل الاتصال الحديثة هذا النمط من العقود، والجديد فيها هو سرعة النقل، وقد اختلف الفقهاء قديما في إجراء عقود النكاح عن طريق الكتابة على قولين:

القول الأول: عدم جواز انعقاد النكاح بالكتابة بين طرفين غائبين. وأصحاب هذا الرأي من الفقهاء القدماء من المالكية والشافعية والحنابلة حيث قال " لا يصح النكاح من القادر على النطق بإشارة ولا كتابة،^٤ وأصحاب هذا الرأي يعللون موقفهم بأن عقد النكاح له من الهيبة ما تستدعي حضور عاقدية بأنفسهم مجلس العقد بنفسيهما أو حضور وليهما وأنعقد الزواج له جلاله وخطره وأثاره التي تترتب عليه فبهذا العقد تحل المرأة لزوجها بعد أن كانت حراما عليه وبه تثبت الأنساب وتتصل الأسرة وأنه يجب فيه من التأكد من إرادة المتعاقدين وأن يعقد بأوضح الوسائل والبعد عن مظنة التأويل

^٣ . جابر بن موسى بن عبد القادر بن جابر أبو بكر الجرائر، الزواج والطلاق في الإسلام، (الطبعة الثانية؛ ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م)، ص ٤١.

^٤ . منصور ابن يونس ابن ادريس، كشف القناع عن متن الاقناع، (مكتبة النصر الحديثة)، ج ٥ ص ٣٩.

و الاحتمال وشبه اللهو والعت وهذه مجموع حجتهم هذا الأمر. ووجهة نظر الجمهور في المنع عقد النكاح بهذه الصورة:

(١) اشتراطهم اجتماع إرادة العاقدین على إجراء العقد في وقت واحد. وهذا ما يعبرون عنه بالموالاة بين الإيجاب والقبول، وهو محل اتفاق عندهم، ولكن الاختلاف بينهم في مدة الوقت الذي يتم فيه العقد إيجاباً وقبولاً، فالشافعية يحبون ذلك على الفور ولا يضر عندهم الفصل اليسير ويقول النووي يشترط الموالاة بين الإيجاب والقبول على الفور، ولا يضر الفصل اليسير ويضر الطويل،^٥ أما الحنابلة فلم يشترطوا الفورية كالشافعية.

(٢) ومن الأسباب التي دعت الجمهور للقول بالمنع هو اشتراطهم الإشهاد على عقد النكاح حين انعقاده، والإشهاد شرط صحة عند كل من الشافعي وأحمد في الرواية المشهورة عنه، يقول النووي: " لا ينعقد النكاح إلا بحضور رجلين"^٦

القول الثاني: يجوز إجراء عقد النكاح بالكتابة. جواز عقد النكاح بالمكاتبة بين الغائبين دون الحاضرين و وهذا مذهب الحنفية،^٧ ويمكن أن يشترط لهم ب: على الرغم من اشتراط الحنفية الشهود في النكاح كما اشتراطه بقية المذهب، إلا أنهم جعلوا مجلس العقد هو ساعة وصول الخطاب الذي يحمل الإيجاب إلى

الطرف الآخر، فإذا وصله ودعا الشهود وأطلعهم على الكتاب أو أخبرهم بمضمونه وأشهدهم على قبول النكاح فقد جعلوا مجلس العقد هو المجلس الذي يصل فيه الخطاب حكماً، وعلى ذلك تتم الموالاة بين الإيجاب والقبول عندهم ويتم الإشهاد.^٨

^٥ . أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد، المغني، (١٣٨٨هـ-١٩٦٨م) ص ٣٥٣.

^٦ . أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، (الطبعة الثالثة؛ بيروت- دمشق: ١٤١٢هـ-١٩٩١م) ص ٤٥.

^٧ . أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (الطبعة الثاني؛ دار الكتب العلمية) ج ٥، ص ١٣٧.

^٨ . علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج ٥، ص ١٣٧.

ومن العلماء المعاصرين ذكره ابن عابدين " في حاشيته تحت مطلب التزويج بارسال كتاب فقال له بل غائب الظاهر ان المراد حاضرا في البلد فانه قال ينعقد النكاح بالكتاب كما ينعقد بالخطاب.^٩ وصورته أن يكتب اليها يخطبها فإذا بلغها الكتاب احضرت الشهود و قرائته عليهم الرسالة وقال زوجت نفسي منها" ^{١٠} ويتضح من كلام ابن عابدين انهم وضعوا شروطا للكتابة وهى: الشرط الاول: أن تكون الكتابة مستبينة: بمكتوبة كتابه واضحة يمكن معرفة قرائتها و فهم أسلوبها. الشرط الثانى: أن تكون موسومة: بمعنى أن تكون مكتوبة باسم المرأة المعقود عليها و موقعة من الرجل الذى يريد الزواج. الشرط الثالث: قراءة الرسالة مشافهة في حضرة شاهدين ليسمعا لفظ الإيجاب و القبول معا.^{١١}

الراجع بين القولين هو القول الثانى لأن يشرط لصحة النكاح هي الإيجاب والقبول، فلا بأس بالكتابة بالإشتراط كلهم واضح، يعني أن تكون الكتابة واضحة كي يعرف قراءته وما المقصود هذه الرسالة، و مكتوبة اسم المرأة والتوقيع من الرجل، ويقرأ الرسالة أمام الشاهدين ليسمعا لفظ الإيجاب والقبول معا.

النكاح بطريقة المهاتفة

بينت من قبل أن عقد النكاح بين غائبين عن طريق المهاتفة و مكالة فيديو كول (video call)، جديدة لم يكن لها وجود في العصور السابقة، ولكن بعض الباحثين^{١٢} يرى أن له نظيراً وأقرب مثال لهذه الصورة- من جهة نظرهم- ماذكره النووي من عقد البيع بين متنادين، بأن يكون العاقدان في مكانين يسمع كل منهما نداء الآخر، شاهده أو لم يشاهده، وفي ذلك يقول: ((لو تناديا وهما متباعدان وتبايعا، صح البيع بلا خلاف)).^{١٣}

^٩ . ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي، رد المختار على الدر المختار، ج ٤، ص ٧٣.

^{١٠} . ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي، رد المختار على الدر المختار، ج ٣، ص ٧٣.

^{١١} . ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي، رد المختار على الدر المختار، ج ٣، ص ١٢.

^{١٢} . ذكر ذلك الدكتور على محيي الدين، القرة داغي ضمن مجموعة بحوث إجراء العقود بآلات الاتصال الحديثة ضمن مجلة

مجمع الفقه الإسلامي، (١٤١٠-١٩٩٠م)، ج ٢، ص ٩٣٥.

^{١٣} . أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، لمجموع شرح المهذب، (دار الفكر)، ج ٩، ص ١٨١.

وحكم عقد النكاح بطريقة المهادنة بوسائل الاتصال الحديثة هي: القول الأول: جواز عقد النكاح بوسائل الاتصال الحديثة بطريقة المهادنة، وذلك باشتراط حضور الشهود، وسماعهما القبول والإيجاب، ويشترط أن تكون المحادثة مسموعة للجميع وكما يلزم أن يكون العاقد غائبا عاجزا عن الحضور،^{١٤} وأصحاب هذا القول منهم وهبه الزهيلي وغيرهم من العلماء المعاصرون.^{١٥} القول الثاني: عدم جواز انعقاد النكاح بوسائل الاتصال الحديثة الناقلة للكلام مطلقا، وهذا ذهب إليه أكثر الفقهاء المعاصرون من فقهاء مجمع الفقه الإسلامي بجمعه.^{١٦}

الراجح بين القولين هو القول الأول لأن عقد النكاح لابد في مجلس واحد و بعبء الإنترنت (internet) برامج لها خاصية الكلام مباشرة بين الشخصين أو أكثر بالصوت والصورة معا ويسمى بالفيديو كول (video call) ، ولكن قبل عقد النكاح بالمهادنة لابد أن تفتش أن الشبكة قوية، وبشرط حضور الشهود ويسمعون الإيجاب والقبول.

عقد النكاح بطريقة المشاهدة عبر وسائل الاتصال الحديثة.

في هذه الحالة تتم المشاهدة وسماع الصوت بين العاقد الغائب وولي المرأة والشهود وكأنهم في مكان واحد ويسمى الفيديو كونفرانس (Video converensi) ومن هذه البرامج المشهورة هي : الوتساب (Whatsapp) والفيس بوك ماسنجر (Facebook Messenger). و زووم (zoom) وهذا البرامج الجديدة. وحكم عقد النكاح بطريقة المشاهدة عبر وسائل الاتصال الحديثة: للعلماء في هذه المسألة أقوال بين مجيز ومانع، فمن أفتى بالجواز في المسألة السابقة من الأولى أن يحكم بالجواز هنا مع الشروط لتحقيق أوصاف المشاهدة، بالإضافة إلى المشاهدة. أما المانعين في

^{١٤} أسامه عمر سليمان الأشقر، مستجدات فقهية في مسائل الزواج و الطلاق، (دار النفائس للنشر والتوزيع؛ ٢٠٠٠م ص ١٠٩).

^{١٥} عبد الرحمن بن عبد الله السند، الأحكام الفقهية للتعاملات الالكترونية، (الطبعة الأولى؛ الجامعة الإسلامية: ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م) ص ٢٢٢.

^{١٦} ولي الدين أبو زرة أحمد بن عبد الرحمن بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي، تحرير الفتاوى، (الطبعة الأولى؛ المملكة العربية السعودية- دار المنهج للنشر والتوزيع: ١٤٣٢هـ-٢٠١١م) ج ٢، ص ١٢١.

المسألة المتقدمة فقد اختلف حجتهم، فمن منعها الخوف الخداع والتلاعب كاللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء،^{١٧} ونجد أن هذه العلة منتفية هنا، للتحقق الكامل من شخصية الغائب بمشاهدة فيكون مقتضى كلامهم الجواز في هذه الحالة، ومنعها لعدم وجود الشهود كمجمع الفقه الإسلامي بجمعه^{١٨}

وهذا له ميزة وعيوب فسيعرف ما يلي: أولاً : ميزة عقد النكاح بطريقة المشاهدة عبر وسائل الاتصال الحديثة. يتميز عقد النكاح بالمشاهدة عبر وسائل الاتصال الحديثة من خلال بعض البرامج التي تساعد على نقل الصوت الأمر الذي يتمكن فيه كلا الطرفين من إجراء مفاوضات عقد النكاح بينهما بصورة لا يدخلها الخوف أو الخداع، وهذا يسهل عملية التواصل بين طرفي العقد، كما يمكن أيضاً من تحقق اتصال القبول بالإيجاب وكذا التحقق من إعراض أحد الطرفين عن العقد من عدمه، كما يمكن التأكد من هوية المتعاقدين من خلال التوقيعات الإلكترونية.^{١٩}

ثانياً: عيوب عقد النكاح بطريقة المشاهدة عبر بوسائل الاتصال الحديثة: إمكانية تقليد الأصوات ومحاكاتها أثناء إجراء ومفاوضات العقد، إذا أنه توجد حالياً برامج عديدة يمكن تحميلها على جهاز الحاسب الآلي، تتيح هذه البرامج معالجة الصوت وتغييره، بشكل شبه كامل أثناء المحادثة عبر الإنترنت بالإضافة إلى أنه يمكن التلاعب في الصورة وتغييرها أيضاً بطرق قد لا تستبين للطرف الآخر، واحتمال وجود بعض العوارض الفنية التي تؤدي إلى انقطاع المكالمات بعد صدور الإيجاب من الولي وسماعه من الخاطب، وذلك إما لخلل في شبه الإنترنت المحلية أو الدولية، لخلل في جهاز الحاسب، أو في الوصلات أو غير ذلك. وقد تطول فترة الانقطاع ساعات أو أياماً، ومحل الإشكال هنا، أن الولي قد يتراجع عن إيجابه لأمر ما، فيدعي الخاطب أنه أصدر القبول فور سماعه ولكن المكالمات انقطعت.^{٢٠}

^{١٧} اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، فتاوى اللجنة الدائمة، (الإدارة العامة للطبع - الرياض) ج ١٨، ص ٩١.

^{١٨} علي محي الدين القره داغي، حكم إجراء العفود بالأت الاتصال الحديثة، (١٤٣٢هـ - ٢٠١١م) ج ٢، ص ٦٦.

^{١٩} سليم، أيمن سعد، التوقيع الإلكتروني، (دار النهضة العربية؛ ٢٠٠٤م) ص ١٤٦.

^{٢٠} عبد الإله مزروع المزروع، عقد الزواج عبر الإنترنت، ص ٦-٧.

ومن هذه المسألة الراجح بجواز عقد النكاح من خلال وسائل الإتصال الحديثة، لأن الإنترنت (internet) أعطى خدمة كبيرة في حياتنا، وفي الإنترنت برامج خاصة الكلام المباشرة بين شخصين أو أكثر بالصوت والصورة معا، والجديدة الآن هي زووم (zoom) وكثير من الناس يستعملون هذه البرامج، ويفضلون هذه البرامج في الاتصال عبر الإنترنت، وفي هذه الحالة تتم المشاهدة وسماع الصوت بين العاقد وولي المرأة والشهود، وكأنهم في مكان واحد، وعقد النكاح بالمشاهدة عبر وسائل الإتصال الحديثة من هذه البرامج يسهل الذي يريد الزواج، والمسافة طويلة، لاسيما في حالة الآن فيه مرض فيروس كورونا (Virus Corona) لا بد الحفاظ على مسافة.

خلاصة البحث

اختلف الفقهاء في حكم عقد النكاح من خلال وسائل الإتصال الحديثة، فمنهم من أباحه وهؤلاء مذهب الحنفية وبعض العلماء المعاصرين منهم الشيخ وهبة الزحيلي، ومنهم من حرمه وهؤلاء مذهب جمهور الفقهاء من مالكية، وشافعية، وحنابلة، والراجح هو القول بإباحة عقد النكاح من خلال وسائل الإتصال الحديثة لأن الفقهاء ذاصلة بالتقدم السريع للعلوم والتكنولوجيا بالإضافة إلى العالم الحاضر.

المصادر والمراجع

سليمة مراد فارق، مقدمة إلى الانترنت، (الطبعة الأولى؛ دار المسيرة للنشر و التوزيع، د.م.ن ٢٠٠١م

(

جابر بن موسى بن عبد القادر بن جابر أبو بكر الجرائر، الزواج والطلاق في الإسلام، (الطبعة الثانية؛ ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م).

منصور ابن يونس ابن ادريس ، كشف القناع عن متن الاقناع، (مكتبة النصر الحديثة).

أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد، المغني، (١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م).

أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، (الطبعة الثالثة؛

بيروت - دمشق: ١٤١٢هـ - ١٩٩١م)

أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، (الطبعة الثاني؛ دار الكتب العلمية).

علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع.
ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي، رد المختار على الدر المختار.

الدكتور على محيي الدين، القره داغي ضمن مجموعة بحوث إجراء العقود بآلات الاتصال الحديثة ضمن مجلة مجمع الفقه الإسلامي، (١٤١٠-١٩٩٠م)
أسامه عمر سليمان الأشقر، مستجدات فقهية في مسائل الزواج و الطلاق، (دار النفائس للشر والتوزيع؛ ٢٠٠٠م).

عبد الرحمن بن عبد الله السند، الأحكام الفقهية للتعاملات الالكترونية، (الطبعة الأول؛ الجامعة الإسلامية: ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م)

ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحمن بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي، تحرير الفتاوى، (الطبعة الأول؛ المملكة العربية السعودية- دار المنهج للنشر والتوزيع: ١٤٣٢هـ-٢٠١١م).
اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والأفتاء، فتاوى اللجنة الدائمة، (الإدارة العامة للطبع- الرياض).
على محي الدين القره داغي، حكم إجراء العقود بالأت الاتصال الحديثة، (١٤٣٢هـ-٢٠١١م).

سليم، أيمن سعد، التوقيع الإلكتروني، (دار النهضة العربية؛ ٢٠٠٤م)